

حرب الإبادة في غزة تنعش مخطط للاحتلال لاستبدال قناة السويس بـ "بن جوريون"



ترتبط حرب الإبادة الجماعية، التي يشنها الجيش الإسرائيلي على غزة للشهر الثاني على التوالي، بمساعي الاحتلال لإحياء وتقليل تكاليف مشروع قناة باسم "بن جوريون" كبديل لقناة السويس المصرية، إذ يقع القطاع الفلسطيني في منتصف المسار المقترح للقناة.

تلك القراءة طرحتها إيفون ريدلي، في تحليل بـمعهد الشرق الأوسط بواشنطن (MEI) مضيئة أنه "اليوم، تبحر 10% من سفن الشحن في العالم عبر قناة السويس، الطريق الاستراتيجي بين شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، متجهة من وإلى المحيط الهندي وترتبط أوروبا وآسيا".

وتابعت إيفون، في التقرير الذي ترجمه "الخليج الجديد"، أن "غزة تتعرض حاليا للنقص من رئيس الوزراء الإسرائيلي المختل بنيامين نتنياهو الذي يسعى إلى إحياء مشروع قناة بن جوريون".

وأوضحت أن "مشروع القناة تم اقتراحه لأول مرة في الستينيات (من القرن الماضي)، ومن المقرر أن يربط خليج العقبة على البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، ويحمل اسم أول رئيس وزراء لإسرائيل (ديفيد بن جوريون)".

وشددت على أن "من شأن القناة أن تنافس قناة السويس المصرية؛ مما سيسبب تهديدا ماليا كبيرا لمصر وهذا الشريان التجاري الرئيسي".

و"ظل مضيق تيران وقناة السويس مغلقين رسميا أمام السفن الإسرائيلية منذ إنشاء إسرائيل عام 1948 والنكبة حتى أزمة السويس عام 1956"، كما أضافت إيفون.

وزادت بأنه "عندما أغلقت الدول العربية جميع طرق التجارة البرية، تراجعت قدرة إسرائيل على التجارة مع شرق أفريقيا وآسيا".

وقالت إيفون إنه "في حالة المضي قدما، ستكون هذه القناة الجديدة أطول بمقدار الثلث تقريبا من قناة السويس البالغ طولها 193.3 كيلومترا، بينما يبلغ طول القناة الإسرائيلية نحو 292.9 كيلومترا وتقدر تكلفتها بما بين 16 و55 مليار دولار".

وزادت بأن "من سيطر على القناة (المقترحة) سيكون له تأثير هائل على طرق الإمداد العالمية للنفط والحبوب والشحن. ومن شأن تسوية غزة بالأرض أن تمكن مخططي القناة من تقليل التكاليف حرفيا عن طريق تحويل القناة مباشرة عبر وسط المنطقة".

وأشارت إلى أنه "يمر حوالي 12% من التجارة العالمية عبر قناة السويس على متن 18 ألف سفينة سنويا، لذا يمكنك أن تتخيل أن الكثير من الدول ستستطف للحصول على حصة من الصفقة (الإسرائيلية). وتبلغ قيمة قناة السويس 9.4 مليار دولار وحقت إيرادات قياسية العام الجاري".

والشيء الوحيد، بحسب إيفون، الذي يمنع إحياء المشروع المعدل حديثا هو "وجود الفلسطينيين في غزة. بالنسبة لنتنياهوو فإنهم يقفون في طريق مشروع قد يكسبه العفو في تل أبيب عن التقصير الاستخباراتي والعسكري في 7 أكتوبر (تشرين الثاني الماضي)".

وفي ذلك اليوم، أطلقت حركة "حماس" هجوماً "طوفان الأقصى" ضد إسرائيل؛ رداً على اعتداءات الاحتلال اليومية بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته، ولاسيما المسجد الأقصى في مدينة القدس الشرقية المحتلة.

ومنذ بدء الحرب، تصاعدت أحاديث إسرائيلية عن تهجير سكان غزة إلى سيناء المصرية المجاورة، وحمل بعضها وعودا بسداد ديون مصر، لكن القاهرة ترفض بشدة حتى الآن، وتحذر من تصفية القضية الفلسطينية.

وإذا تم كل هذا باسم الصفقات التجارية المحتملة، فإنه يضاعف من العار السياسي والدبلوماسي للحكومات الغربية الوقحة المتواطئة في الإبادة الجماعية الفلسطينية، كما أورد إيفون.

واستدركت: "لكن العار الأكبر يقع على مصر، وبما أنها على وشك الإفلاس بالفعل بسبب إصراف الرئيس عبد الفتاح السيسي، فإن ظهور قناة جديدة سيكون له تأثير مدمر على اقتصاد وشعب مصر (ترتبط باتفاقية سلام مع إسرائيل منذ 1979)، وقد يندم الدكتاتور القاسي السيسي على وضع ثقته في تل أبيب والحكومات الغربية فوق مصالح ورفاهية مليوني فلسطيني في غزة".

ومنذ اندلاع الحرب الراهنة، يقطع الاحتلال الإسرائيلي إمدادات الماء والغذاء والأدوية والكهرباء والوقود عن سكان غزة، وهم نحو 2.3 مليون فلسطيني يعانون بالأساس من أوضاع معيشية متردية للغاية؛ جراء حصار إسرائيلي متواصل للقطاع منذ أن فازت "حماس" بالانتخابات التشريعية في 2006.

إيفون قالت إنه "لن يخرج أي من القادة مثل نتنهاو والرئيس الأمريكي جو بايدن و(رئيس الوزراء البريطاني ريشي) سوناك وآخرين في الغرب، من المذبحة في غزة بأي درجة من النزاهة، فهم معا مذنبون بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، أو على الأقل متواطئون في هذه الجرائم الفظيعة التي تؤدي إلى الإبادة الجماعية".